



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية

المؤلف

علي بن عمر بن علي الكاتب القزويني (دبيران)



فصل أجزاء العلوم للموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن أعضائها
الذاتية والمبادئ وهي حد والموضوعات وأجزاؤها وأعراضها
ومقتدات بيئية أو مأخوذة ببني عليها قياسات العلم والوسائل
وهي فضايا تطلب في العلم وموضوعات أيضا موضوعات العلم أو فروع
منه أو عرض ذاتي له أو مركب ومحمول أيضا أمور خارجة عنها
لاحقة لها لذاتها وقياسها للمبادئ لما يدر به قبل القصور
والمقدمات كما يتوقف عليها الشروع بوجه الخبرة وفطر الرغبة
كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان الترخيما يذكر
ما يسمونه الروس الثمانية الأول العرض لئلا يكون عين الزمان
المنفعة أي ما يتشوقه الكل طبعيا لمبشيط للطبع ونحو السائق
الثاني التسمية وهي عنوان العلم ليكون عنده اجمالا يقتضيه
الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم الخامس من أي علم هو ليطلب
فيه ما يليق به السادس من أي مرتبة هو ليفكر ما يجب
ويخرج عما يجب السابع التسمية ليطلب في كل باب ما يليق به
الثامن الاثنا التعليمية وهي التفتيش اعني التكسير من فوق
والتحليل عكسه والتجديد والبرهان أي الطريق إلى الوقوف
على الحق والعمل به وهذا باب القصد والشبه والله الموفق للصواب
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم كثيرا دأيا إلى يوم
الدين وأحمد الله رب
العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تفتي
الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود واخترع ماهيات الاشياء
بمقتضى الوجود وانشأ بقدرته انواع الجواهر العقلية واقايف
برحمته بحركات الاجرام الفلكية والصلاة والسلام على
ذوات الانفس القدسية المنزهة عن الكدورات الانسية صوا
على صاحب الايات والمعجزات وعلى اله التابعين للحج والنباتات
وبعد فلما كان بانفاق اهل العقل والحق كدوى الفضل
ان العلوم سيما العقلية اعلى المطالب والحق المناقب وان صاحبها
اشرف الاستحسان البشرية ونفسه اسرع ايضا لا بالاعقول
الملكوتية وكان الاطلاع على دقائقها والاحاطة بكنهها قريبا لا يأتى
الا بالعلم الموسوم بالمنطق اذ به يعرف حجبها من سقمها وغتها من
سميتها فاسار الى من ساعد لطيف الحق وامتاز بتأبيره من بين
كافة سائر الخلق وقال الجناب الداني والقاضي والفلح بنافعته
المطبع والقاضي وهو الولي الصدر الصاحب العالم الفاضل القليل
المفتون المنعم الحسن الحسيب النسب ذوالمناقب والمفاخر من
الملة والدين لها الاسلام والمسلمين ملك الصدوق قطب الاعا
فلك الحائي محمد بن المولى الصدوق المعظم وصاحب الاعظم دستور
الافاق اسف الزمان ملك وزر الشرف والعرب صاحب ديوان
الممالك لها الملة والدين علا الاسلام والمسلمين قطب الملوك
والستلاطين محمد مد الله صلاحها وضاعف جلالها التي مع
حروث سنة فازالتسعادة الابدية والكرامات السمرمية
واختص بالفضائل الجميلة والمضاميل الجيدة بتحرير كتاب جامع
القواعد في المنطق والاصول وضوابطه ونادى الى مقتضى
اسانته وسرعة في بطنه وكما يتنه ملتزما بالاحاطة بسنن
به مع زيادات سرديفة ونكت لطيفة من عندي غير تابع لاصد

فوزت الرسالة
الشمسية
تمامه محمد الزمان

من الخلاب بل الحق الصريح الذي لا يابنه الباطل من بين يديه ولا
من خلفه **وسميت** بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية
وربنته على مقدمة وثلاث مغلالات وخاتمة معنصا بحيل التنبؤ
من واهب العقل ومثولا على جوده المبيض الخبز والعدل انه خير
موفق ومعين **اما المقدمة** ففيها بحثان **الاول** في ماهية
بيان الحاجة اليه العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء
في العقل **واما** تصور معه حكم وهو اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا
ويقال للمجموع تصديق وليس لكل من كل منهما بدليتها والاما جعلنا
شيئا ولا نظرتا والادراك وتسلسل بل البعض من كل منهما بدليتها
والبعض نظرتي يحصل بالفكر وهو ترتيب امور معلومة للتداعي الى
مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائما المتأقضية لبعض الفضلا
بعضا في معتقديا كما رهم بل الانسان الواحد يفاض نفسه في وقتين
فحست الحاجة الى قانون يبين معرفته طرق الاكتساب من الضرورة
والاحاطة بالصحيح والتاسد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق
ورسمومانه انه تانوية تقسم مراعاتها الوهن عن الخطا في الفكر
وليس كله بدليتها واللاستغنى عن نقله ولا نظريا والادراك
تسلسل بل بعينه بدليتها والآخر نظرتي مستقفا **منه العت**
الثاني في موضوع المنطق وموضوع كل ما يبحث فيه عن عوارض
التي تلحقه كما هو ما وى لدانه اوليا يساويه او جزئية وموضوع
المنطق المعالومان التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث عنها
من حيث انها تتوصل الى تصورا وتصديقي وهي حيث يتوقف عليها
الموصل الى التصور كقولها كسبة وجزئية وذاتية وعرضية وحسبا
وفصلا ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا
قريبا كقولها قضية وعكس قضية ونقيض قضية **واما**
توقفا بعدد كقولها موضوعات ومعولا فتوجد جرت العادة بان

يسمى

يسمى الموصل الى التصور قولا شارحا والموصل الى التصديق قولا
تقدم الاول على الثاني وضعنا لتقدم التصور على التصديق طبقا
لان كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه بناءه او با مراد
عليه والمحكوم به كذلك والحكم لا يتناع الحكم من حمل احد هذه الامور
واما المقالات الثلاث الاولى في المفردات وفيها اربعة فصول
الفصل الاول في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع
له مطابقة كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق وبتوسطه
لما دخل فيه تضمن كدلالة لفظ الحيوان فقط او على الناطق فقط
وبتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالة لفظ العلم وصنعة
الكفاية ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارج جملة يلزم
من تصور اللفظ تصور و الالامتنع فيه من اللفظ والاشترط
فيها كونه جملة يلزم من تحقق اللفظ في الخارج تحققه كدلالة
لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج والمطابقة
لا تستلزم التضمن كما في السابط **واما** استلزامها الالتزام في غير
مقتضى لان وجود لازم لفظا هيته يلزم من تصور هان تصور غير
معلوم وما قيل ان تصور كل ما هيته يستلزم تصور انها ليست
منها مجموع ومن هذا تنبى عدم استلزام التضمن الالتزام
واما مما فلا يوجد ان الامع المطابقة لاستحالة وجود التابع هي
حيث انه تابع بدون التبوع والادال بالمطابقة ان تصد بجزئية
الدلالة على جزء معناه فهو المركب كرامى كجاذب والاف هو العكس
وهو ان يصلح لان تجزئ به وحده فهو الاداة كقوى والاوان صلح
لذلك فان دل هيته على زمان معين من الازمنة الثلاثة
فهو الكلية وان لم يدل فهو الاسم وصيغتها ان يكون معناه
واحدا او كثيرا فان الاول فان نتخص ذلك المعنى يسمى
علما كيردوا لاقتواطيا ان استوفوا افراده الذهبية والخاصية

فيه كالإنسان والشمس ومشككا ان كان حصوله في البعض اولي واقد م
من الآخر لوجود النسبة الى الواجب والممكن وان كان الثاني فان
كان وضعه لتلك المعاني على التسوية فهو المتزك كالعين وان لم
يكن كذلك بل وضع لاحدهما اولي لتمام نقل الثاني ووج ان تزك
موضوعه الاول يسمى منفو لاعرفيا ان كان الناقل هو العرف العام
كالدابة وشبهها ان كان هو الشرع كالصلاة والصوم واصطلاحا
ان كان هو العرف الخاص كما اصطلاحا في الحياة والنظار وان لم يترك
موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه خفيفة وبالنسبة الى المتقول
اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع
وكل لفظ فهو بالنسبة الى اللفظ المراد وله ان توافقا في العنى
ومباين له ان اختلفا فيه **واما المركب** فهو اما تارة وهو الذي
يصح التسكو عليه واما غير تارة والثاني ان اخذ الصدق والكذب
هو الخبر والفضيلة وان لم يجتمعا فان دل على طلب الفعول لا الأولية
اي وضعية فهو مع الاستحلال امر كقولنا اضرب انت ومع الخضوع
سؤال ودمعا ومع النساء والنفاس وان لم يبدك فهو التبيده وان
لم يبدل ويبندرج فيه العنى والترجي والفسم والذوا واما غير
الناظر فهو اما فينبدي كالحبوان الناطق واما غير فينبدي
كالركب من اسم وادان او كلمة واداة **الفصل الثاني**
في المعاني المرادة كل معنوم هو جري ان امنتع نفس نضو رهن ونوع
الشركة فيه وكل ان لم يمتنع واللفظ الدال عليه يسمى جزئيا
وكلها بالعرض والكلية اما ان يكون تمام ما هيته ما تحت من
الجريان او اخل فيها او خارجا عنها والاول هو النوع سواء كان
متعددا لا تشخص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخضوع صفة معا كالإنسان او غير متعددا لا تشخص وهو
المقول في جواب ما هو بحسب الخضوع صفة المحض كالشمس هو

اذ

وخص له تعالى على دلالة رواف المعارم

اذ امكن فنزل على واحد وكثيرين متفقين بالمتقايق في جواب ما هو وان
كان الثاني فان كان تمام جزاء المتزك بينهما وبين نوع اخر فهو المقول
في جواب ما هو بحسب الشركة المحضه ويسمى جنسا ورسومه بان يكون
مقول على كثيرين متخلفين بالمتقايق في جواب ما هو وهو قريب ان
كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشتركها فيه والجواب عنها
وعن كل ما يشتركها فيه كالحبوان بالنسبة الى الانسان ويعيد
ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشتركها فيه غير الجواب عنها
وعن البعض الاخر ويكون هناك جوابا ان كان يعيد بمرتبنة واحدة
كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة اجوبة ان كان يعيد
بمرتبنتين كالجسم والربعة اجوبة ان كان يعيد بثلاثة مراتب كالخبر
وعلى هذا القياس وان لم يكن تمام المتزك بينهما وبين نوع اخر
ولا يجوز ان يكون تمام المتزك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر
خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينهي الى ما يشترك فيه فيكون
فضل جنس وكيف كان يميز الماهية في جنس او في وجودها فضلا
ورسمه بانه كل ما يحصل على الشيء في جواب اى شئ ما هو في جوهره
فعل هذا لو تركبت حقيقة من امرين متساويين او امرين متساويين
كان كل منهما فضلا لخصا لاختلافها عن شئ اخر كما في الوجود والعدم
المميز للنوع عن شئ اخر في الجنس فزيب ان يميزه عنه في جنس
قريب كالناطق للانسان ويعيد ان يميزه عنه في جنس بعيد
كالجسم للانسان **واما الثالث** فان منع انفكاكه عن الماهية
فهو اللازم والامر هو العرض المفارق واللازم قد يكون لازما
للوجود كالسواد للجنس وقد يكون لازما للماهية وهو اما
بين وهو الذي يكون لظهوره مع تصور ملامحه كما في جرم
الذهن بالذوم بينهما كما لا تقسم عتسا وبين للربعة واما
غير بين وهو الذي يفتقر جرم الذهن بالذوم بينهما الى وسط

وية

هية

مكتسباً ولا يزالان للثلاث للثلاث وقد يقال البين على
 اللازم الذي يلزم من تصور مزومه وتصوره والاول اعم والعرض
 اما سريع الزوال كحجرة الخجل وصفرة الوجع واما بطيئة كالسبب
 والشباب وكل واحد من اللازم والمعارض ان اخص بالثلاث حقيقة
 واحدة فهو الخاصة كالضاحك والاشمى والعرض العام كالمشي
 وتوسم الخاصة بالخاصة مقولة على ما نحن حقيقة واحدة
 فقط فوالعرضية والعرض العام كشيء مقول على افراد حقيقة
 وغيرها فوالعرضية فالكلتان اذا خمسة نوع وجنس ومثله
 وخامسة وعرض عام **المصدر الثالث** في مباحث الكلى والجزى
 وهو خمسة الاول الكلى وقد يكون ممنوع الوجود في الخارج لا
 لنفس مفهوم اللفظ ككثيرك البارى عن اسمه وقد يكون ممكن الوجود
 ولكن لا يوجد كالتفقا وقد يكون الموجود منه واحدا فقط اما مع
 امتناع غيره كالبارى تعالى او مع امكانه كالشمس وقد يكون
 الموجود منه كثيرا اما متناهيا كالقواكب السبعة الشبابة او غير
 منه كالفوس الناطقة الثاني اذا قلنا الحيوان متلابا به كلى
 فهناك امور ثلاثة للحيوان من حيث هو ما هو كونه كلبا والركب
 منها والاول يسمى كلبا طبيعيا والثاني كلبا منطوقا والثالث
 كلبا غفليا والكلى الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من هذا
 الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجودا اما الكلتان
الاخران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيه خارج عن النظر
 الثالث الكلبان منسبا وبيان ان صدق كل واحد منهما على كل ما
 صدق عليه الاخر كالانسان والناطق وبينهما عموم مطلق ان
 صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس والحيوان
 كالانسان وبينهما عموم من وجه ان صدق كل منهما على بعض
 ما يصدق عليه الاخر فقط كالحيوان والابيض ومنشأ بيان ان لم

يصدق

يصدق شئ منهما على شئ مما يصدق عليه الاخر كالانسان والفر
 وتقبضا للنسا وبين منسا وبيان والاصدق احدهما على كذب
 عليه الاخر فيصدق احدهما وبين على ما كذب عليه الاخر
 وهو محال وتقبض الاعم من شئ مطلقا اخص من قبض الاخر
 مطلقا وتقبض الاخص على كل ما يصدق عليه لقبض الاعم من غير
 عكس لاما الاول فلانه لو لا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما
 يصدق عليه لقبض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون
 الاعم وهو محال واما الثاني فلانه لو لا ذلك لصدق لقبض الاعم
 على كل ما يصدق عليه لقبض الاخص وذلك مستلزم لصدق
 الاخص لصدق الاخص على كل الاعم وهو محال والاعم من شئ من
 وجه ليس بين قبضهما عموم اصلا لتحقق مثل هذا العموم بين
 الاعم مطلقا وعين الاخص وتقبضا المنشأ بين منشأ بيان نسا
 جزئيا لاما ان لم يصدق اصلا لا لوجوده والاعلم ان بينهما
 نسا بن الحى وان صدقا كالانسان والافرن كان بينهما نسا بن
 جزى ضرورة صدق احد المنشأ بين مع قبض الاخر فقط فالنسا
 الجزى لازم فقط الرابع الجزى كما يقال على المعنى المذكور والمسمى
 بالحقيق فكذلك يقال على كل اخص تحت الاعم ويسمى الجزى الاضنا
 وهو اعم من الاول لان كل جزى حقيقى هو جزى اضافى دون العكس
 اما الاول فلان لا يدرج كل شخص تحت ما هيبة العبراف عن الشخصا
 واما الثاني فالجزى الاضنا كلبا وامتناع كون الجزى
 الحقيقى كذلك الخامس النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له
 النوع الحقيقى فكذلك يقال على كل ما هيبة يقال عليها وعلى غيرها
 الجنس في جواب ما ما قولنا اوبيا ويسمى النوع الاضنا في مرانته
 اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع العالى كالجسم او اخصها
 وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل

بين

بين

في

او اخصر من العالى وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامى ومباين
 للكل وهو النوع المعتدك لعقل ان قلنا ان الجوهر جنس ومراتب
 الاجناس ايضا هذه الاربع لكن العالى كالجوهر في مراتب الاضراس
 يسمى جنس الاضراس لا السافل كالحيوان ومثلك المتوسط فيها
 الجسم النامى والجسم المعتدك العقل ان قلنا ان الجوهر ليس جنس
 والنوع الاضراسى موجود بدون الحفنة كالانواع المتوسطة ولا يمتنع
 موجود بدون الاضراسى كالحفنة واليسطة وليس بينهما عموم وخصوص
 مطلق بل كل منهما اعم من الاخر من وجه لصدقهما على النوع السافل
 وجزء العقول في جواب ما هو ان كان مذكورا بالمالا نقية بسمي واقعا
 في طريق ما هو كالجوان والناطق بالنسبة الى الحيوان السافل
 الكقول في جواب السؤال عما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالقطر
 بسمي داخل في جواب ما هو كالجسم والنامى والحساس والمتحرك
 بالارادة الدال عليها الحيوان بالقطر والجس العالى جار ان يكون
 له فصل يقوم به جوار تركيبه من امرين متساويين او امور متساوية
 ويجب ان يكون له فصل يقسمه والنوع السافل يجب ان يكون له
 فصل يقوم به ويمتنع ان يكون له فصل يقسمه والمتوسطات
 يجب ان يكون لها فصل يقوم بها وفصل يقسمها وكل فصل يقوم
 العالى وهو يقوم السافل من غير عكس كل وكل فصل يقسم السافل
 فهو يقسم العالى من غير عكس كل **الفصل السابع** في التعريفات
 المعرف للشيء هو الذى يستلزم تصور الشئ او امتنا
 عن كل ما عداه وهو لا يجوز ان يكون نفس الماهية لان المعرف
 معلوم قبل المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعلم لغيره
 عن افاضة التعريف والاخص لكونه اخص فهو مسا لها في العموم
 والخصوص ويسمى حدانا ما ان كان بالجنس والفصل القريب
 وحدانا قضا ان كان بالفصل القريب وحده اوجه وبالجنس البعيد

ورسما

ورسما تان ان كان بالجنس القريب والخاصة ورسما ناقضا ان كان
 بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد ويجب الاحتراز عن تعريف
 الشئ بما يساويه في المعرفة والماهية كتعريف المتحرك بما ليس متحركا
 والزوج بما ليس فردا وعن تعريف الشئ بما لا يعرف لابه سوا كان
 بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما لها يقع المشاهدة ثم يقال
 المشاهدة اتفاق في الكيفية او مراتب كما يقال الاثنان زوج
 او لا ثم يقال الزوج هو المتقسم بنفسا وبين ثم يقال المتساويان
 هما السببان اللذان لا يفصل احدهما عن الاخر تعريف الاثنان
 مما الاثنان ويجب ان يجذر عن استعمال الفاظ غريبة وحشوية
 غير ظاهرة كالتالاة بالقباس الى السافل لكونه مفوتا للفظ
النتيجة الثانية في القضا با واحكامها وفيها مقدمة وثلاث
 فصول **اما المقدمة** ففي تعريف الفضية واقسامها الاولية
 الفضية قولنا يجب ان يقال لفايله انه صادق او كاذب وهى حليمة
 ان اخلت بطريقها الى مفودين كقولنا زيد عالم زيد ليس عالم ونزوية
 ان لم تخل بالشرطية اما متصلة وهى التى يحكم فيها بصدق فضية
 او لصدقها على تقدير بصدق فضية اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا
 فهو جواد وليس ان كان هذا انسانا فهو جواد واما متصلة
 وهى التى يحكم فيها بالانسانى بين الفضيتين في الصدق والكذب
 معا او في احد ما فقط او بنفيه كقوله اما ان يكون هذا العدد
 زوجا او فردا وليس النتيجة اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او
 اسود **الفصل الاول** في حليمة وفيه اربعة مباحث **المبحث**
الاول في اجزاها واقسامها الحليمة انا تتحقق باجزائها ثلثة
 ويسمى موضوعا وحكما به ويسمى محمولا ونسبة بينهما يربط
 المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى رابطته كقوله زيد
 عالم ونسبى الفضية جبينه ثلاثية وقد حذف الرابطه في بعض

كن

اللفات بشعور الذهن معناها والفضية حينئذ تسمى ثابته وهذه النسبة ان كانت نسبة لخاصة ان يقال ان الموضوع محمول في الفضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كان نسبة لخاصة يقال ان الموضوع ليس محمول في الفضية سالبة كقولنا الانسان ليس محمول في الفضية ان كان شخصا معيناً سميت مخصوصة وشخصية وان كان كلاً فان بينهما كية افراد ما يرد عليه الحكم وتسمى اللفظ الذي عليها سوراً سميت مخصوصة وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي الكلية اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد من الانسان كما وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية اما موجبة وسورها بعض واحد كقولنا بعض احيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسان وان لم يكن فيها كية الافراد وان لم يصلح لان يصدق كلية وجزئية سميت الفضية طبيعية كقولنا احيوان جنس ولا انسان نوع وان صلحت لذلك سميت مبهمة كقولنا الانسان ليس في جنس الانسان في خسروى في قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان في خسروى صدق بعض الانسان في خسروى وبالعكس **البحث الثاني** في تحقيق المصوبات الاربعة فقولنا كل **ب** ليس فعمل نارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كان **ج** من الافراد الممكنة فهو يجب ان وجد كان **ب** اي كلما هو ملزوم **ج** فهو ملزوم **ب** ونارة بحسب الخارج ومعناه كل **ج** في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو **ب** في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المرتبعتين في الخارج ليجزى ان يقال كل مريد شكل بالاعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع

لحم

لحم ان يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا قسمي المصوبات الباقية **البحث الثالث** في العدول والتخصيل عرف السلب ان كان جزاء من الموضوع كقولنا الاصحى حماد او من المصوب كقولنا الحماد لا عالم او منهما جميعاً سميت الفضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزء الشيء منهما سميت محملة ان كانت موجبة وبسبب ان كانت سالبة والاعتبارين بايجاب الفضية وسلبيها بالنسبة التوتيرية والسالبة لا يربط في الفضية وسلبيها بالنسبة التوتيرية فان قولنا كل ما ليس شيء فهو لا عالم موجبة مع ان طرفيها عدديان وقولنا لا شيء من المتحرك ساكن سالبة مع ان طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة اعم من الوجع المعدولة الحصول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب لا يصح الا على موجود محقق كالموجود في الخارجة الموضوع او مفترداً في الحقيقة الموضوع واما اذا كان الموضوع موجوداً فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما في التاليفية فالفضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف سلب وسالبة ان اخرت عنها واما في التاليفية فالسلبية او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير اوبالا المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط وبالعكس **البحث الرابع** في الفضايا الموجبة لا بد لنسبة المحولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية كانت النسبة اوسلبية كالضرورة والادام واللاضرورة والادام وتسمى تلك الكيفية مادة الفضية واللفظ الذي عليها يسمى جهة الفضية والفضايا الوجبة التي حوت العادة بالبحث عنها وعن احكامها ثلاثة عشر فضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها ايجاب فقط اوسلب فقط ومنها مركبة وهي التي تركبت حقيقتها من ايجاب وسلب والسالبة سلبية الاولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت

يجاب

الحصول للموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل إنسان حيوان وبالضرورة لا يتنى من الإنسان حجر والذات نبذة الائمة المطلقة وهي التي يطلب فيها يتنوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام الموضوع موجودا ومثلا لها أيضا سلبا وسلبا ما مر من قولنا دائما كل إنسان حيوان أو من قولنا دائما لا شيء من الإنسان يحرق والثالثة المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها يتنوت ضرورة المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبنا وبالضرورة لا يتنى من الكاتب يساكن الأصابع ما دام كاتبنا والرابعة العرفية العامة وهي التي يحكم فيها يدوم يتنوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثلا لها أيضا سلبا كما مر الخامسة المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها يتنوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل إنسان منتفخ وبالاطلاق العام لا يتنى من الإنسان ينتفخ السادسة الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة في الجانب المخالف كقولنا كل نار حارة بالإمكان العامة ولا يتنى من النار يبارد بالإمكان العام **وأما المركبات فتسبع الأولى** المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قبيل الأداة ويجب الذات وهي أن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبنا لا دائما فتزكيها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب يساكن الأصابع ما دام كاتبنا لا دائما فتزكيها من سالبة مشروطة وعامة وموجبة مطلقة عامة الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قبيل الأداة بحسب الذات وهي أن كانت موجبة فتزكيها من موجبة عرفية

عامة

عامة وإن موجبة مطلقة الثالثة الوجوبية اللازمة وهي المطلقة العامة مع قبيل اللازمة بحسب الذات وهي أن كانت موجبة كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل اللازمة فتزكيها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وإن كانت سالبة كقولنا لا يتنى من الإنسان بضاحك بالفعل اللازمة فتزكيها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة الرابعة الوجودية اللاحقة وهي المطلقة العامة مع قبيل الأداة بحسب الذات وهي أن كانت موجبة أو سالبة فتزكيها من مطلقتين عامتين أحدهما موجبة والآخرى سالبة ومثلا لها أيضا وسلبا كما مر الخامسة الوقتية وهي التي يحكم فيها يتنوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقبدا بالادوام بحسب الذات وهي أن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر مختسف وقت جلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما وتزكيها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا يتنى من القمر يختسف وقت الغروب لا دائما وتزكيها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة السادسة المنتشرة وهي التي يحكم فيها يتنوت ضرورة المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقبدا بالادوام بحسب الذات وهي أن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل إنسان منتفخ في وقت ما لا دائما وتزكيها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وهي أن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا يتنى من الإنسان ينتفخ في وقت ما لا دائما وتزكيها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جاني الوجود والعدم جميعا إن كانت موجبة كقولنا

بالامكان المتناقض كل انسان كاتب او سائله لقلوبنا لا يمكن المتناقض
لا شيء من الانسان يكتب فتركيبها من مكنيتين عامتين احدهما
موجبة والاخرى سالبة والضابط اللادوام اشتارة الى مطلقه
عامه واللاضرورة لامهنة عامة مخالفتي الكيفية موافقي الحية
القضية المفيدة بها **الفصل الثاني** في انقسام الشرطية الجزء
الاول منها يسمى تقدما واثنان في تاليا اما المنضلة فاما الرومية
وهي التي صدق الثاني فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما
لوجب ذلك كالعلية والنضابف واما انفاذية وهي التي يكون
ذلك فيها مجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فاحمرا هنا واما المنضلة فاما حقيقتها وهي التي يحكم
فيها بالتناقض بين جزئيهما في الصدق والكذب معا نقولنا اما ان
يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها
بالتناقض بين جزئيهما في الصدق فقط نحو اما ان يكون هذا الشيء
حمرا او شجرا وهي او مانعة الخاتوهي التي يحكم فيها بالتناقض في كسب
الجزئين في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في الحجر واما ان لا
يفرق وكل واحد من هذه الثلاثة اما عبادية وهي التي يحكم فيها
بالتناقض لذاته الجزئين كافي الامثلة المذكورة واما انفاذية وهي
التي يكون ذلك فيها مجرد الاتفاق كقولنا الاسود والاكاتب اما
ان يكون اسودا او كاتبا حقيقته او الاسود او كاتبا مانعة الجمع
او اسودا ولا كاتبا مانعة الخلق وسالبة كل واحدة من هذه الثلاث
الثانية هي التي توضع ما حكم به في موجبهها فسالبة الضرور شتى
سالبة لزومية وسالبة للاتفاق تسمى سالبة انفاذية
وسالبة العناد فيها تسمى سالبة عنادية والمنضلة الموجبة
تصدق عن صادقين وكاذبين وعن مجهولين الصدق والكذب
وعن مقدم كاذب ونال صادق دون عكسه لامتناع اشترازم

الصادق

الصادق الكاذب وتكذب عن جزئين كاذبين وعن مقدم كاذب ونال
صادق وبالعكس عن صادقين اذا كانت لزومية واما اذا كانت
انفاذية فكذلك عن صادقين محال والمنضلة الموجبة الحقيقية
يصدق عن صادق وكاذب ويصدق عن صادقين وكاذبين والمانعة
الجهر يصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين
والمانعة الخاتوهي تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن
كاذبين والسالبة تصدق عن صادق وتكذب الموجبة وتكذب عن مانعة
الموجبة وكليتا الشرطية ان يكون الثاني لازما او مانعا للمقدم
على جميع الاوضاع الذي يمكن حصوله عليها وعلى الاوضاع التي تحصل
بسبب اقرار الامور التي يمكن اجتماعها والجزئية ان يكون ذلك
على بعض هذه الاوضاع والمختصة ان يكون كذلك على وضعين
وسور الموجبة الكلية والمنضلة كما ومثي وفي المنضلة
دايما وسور السالبة الكلية فيها ليس للبيان والموجبة الجزئية
قد يكون والسالبة الجزئية قد لا تكون وبما ذكره في السلب
على سور الاحجاب الكلية والمهملة باطلاق لو وان واذا في المنضلة
في المنضلة واما المنضلة والشرطية قد تتركب من جملتين وعن
متصلتين وعن منفصلتين وعن حملية ومنضلة وعن حملية
ومنضلة وعن منفصلة ومنضلة وكل واحد من هذه الثلاثة
الاحيرة في المنضلة ينقسم الى قسمين لا يمتاز مقدمها عن ثالها
بالطبع بخلاف المنضلة فان مقدمها انما تتر عن ثالها في الوضع
فقط فانقسام المنضلة تسعة والمنضلات ستة واما المنضلة
فعلبك باستخرج اجهما عن نفسك **الفصل الثالث** في احكام
النقض باوفيه اربعة مباحث البحث الاول في التناقض وحده
باعتبار التقاضين بالاحجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان
تكون احدا ما صادقة والاخرى كاذبه ولا يتحقق التناقض

في الموضوعين الاعتدال في الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط
 ووحدة الجزء والكل وعنوان المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان
 والمكان والاضافة والقوة والنحل في المحصورين لا بد مع ذلك
 من الاختلاف في الحقيقة لصدق الجزئيين وكذب الكلبيين في كل مادة
 يكون الموضوع فيها التعم من المحمول ولا بد من الاختلاف في الحقيقة في الكل
 لصدق الكلبيين وكذب الضروريتين في مادة الامكان فنقيض
 الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورية مع الضرورية
 مما يتناقضان جرما ونقيض للبرهنة المطلقة العامة لان السلب
 في كل الاوقات بنا فيه الايجاب في البعض وبالعكس وتنبض الشرطية
 العامة الحقيقية الممكنة اعني التي يحكم فيها برفع الضرورية بحسب
 الوصف عن الحاق مع المخالف قولنا بالامكان الجدي كل من يراه ذات
 الجنب يمكن ان يسعل في بعض اوقاته كونه محموبا **ونقيض العرفية**
 العامة الجينية المطلقة اعني التي يحكم فيها بتبوء المحمول الموضوع
 او سلبه عنه في بعض احوال وصف الموضوع ومنها كما مر **واما**
الركبان فان كانت كلمة فنقيضها احد فنقيض جزئيا وذلك جلي
 بعد الاطاحة بما يقابل المركبان ونقيضها ليسا يطا فانك اذا
 تحققت ان الوجودية اللاحقة تركيبها من مطلقتين كما تمثنت
 احدهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هي اللاحقة
 تحققت ان نقيضها اما اللاحقة المخالف او اللاحقة الموجبة وان
 كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لانه بكذب بعض الجسم
 حيوان لا دام مع كذب كل واحد من نقيض جزئيه بل الحق في نقيضها
 ان يرد بين نقيض اجز من لكل واحد وكل واحد واحد
 لا يجاوز نقيضها نقيضا لكل واحد من افراد الجسم اما حيوان
 داما او ليس حيوانا داما **واما الشرطية** فنقيض الكلمة
 منها الجزئية الموافقة في الجنس والموضوع المخالفة في الكيفية والكم

وبالعكس

وبالعكس الثاني في عكس السنوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من
 القضية ثانيا والثاني اولام مع بقا الصدق والكيف واما السوالب
 فان كانت كلمة فسمع منها وهي الوقفتان والوجود بنان والمكنا
 والمطلقة العامة لا تنعكس لا متناخ العكس في اخصها وهي الوثيقة
 لصدق قولنا بالضرورة لاشئ من الغير يتخسف وقت التزبيح لادائما
 وكذب قولنا بعض المتخسف ليس يتغير بالامكان العام الذي هو اعم
 لجهات لان كل متخسف فهو غير بالضرورة واذا لم ينعكس لاصح لم
 ينعكس لاعم اذ لو العكس لاعم لانعكس لاصح لان لا زمر الاعتر
 لازم للاخص ضرورة واما الضرورية والذاتية المطلقتان هـ
 فننعكسان واما كلمة لانه اذا صدق بالضرورة او داما لاشئ من
ج ب فدائما لاشئ من **ب ج** ولا ينقض **ب ج** بالاطلاق العام
 وهو مع الاصل ينتج بالضرورة بعض **ب** ليس **ب** في الضرورية واما
 في الدائرية وهو مماك واما الشرطية والعرفية العامة فنعكسا
 عرفية عامة كلمة لانه صدق بالضرورة او داما لاشئ من **ج ب**
 ما دام **ج** فدائما لاشئ من **ب ج** ما دام **ب** ولا ينقض **ب ج** حين
هـ ب وهو مع الاصل ينتج بعض **ب** ليس **ب** حين **هـ ب** وهو
 محال واما العرفية والشرطية والعرفية الخاصة فننعكسان
 عرفية عامة لادائمية في البعض اما العرفية فلا كونها لازمة للعا
 واما اللادوام فلانه لو كذب لصدق لاشئ من **ب ج** داما فتعكس
 الى لاشئ من **ج ب** داما وقد كان كل **ج ب** بالفعل هذا خلف وان
 كانت جزئية فالشرطية والعرفية الخاصة فننعكسان الى
 عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او داما بعض **ج** ليس
ب ما دام **ج** لاداما لفرق ذات الموضوع وهو **د و ج** بالفعل
و ب ايضا للادوام ليس لبا عنه وليس **ج** ما دام **ب** والالكان
ج حين **هـ ب** **ف ب** حين **هـ ج** وقد كان ليس **ب** ما دام **ج**

متين

هذا خلف واذا صدق الجيم والبا عليه وتناوبنا فيه صدق بعض
ب ليس **ج** مادام **ب** لا دائما وهو المطلوب واما البواقي فلا تنكسر
 لانه يصدق بالضرورة بعض الجوان ليس بالنسك وبالفرونة
 بعضا لغير ليس بمختص وقت التوزيع لا دائما مع كذب عكسها
 بالامكان العاقر الذي هو اعلم بها في لكن الضرورية اختص السابغ
 والوقتية اختص المركبات الباقية وهو لم تنكسر بعكس شيء
 منها لما عرفت ان العاقر من تلزم لانكسر الخاص واما
 الوجبة كلية او جزئية فلا تنكسر كلية لاختلال كون المحمول اعلم
 من الموضوع واما في الجملة بالضرورة والدايمية والعامة ان تنكسر
 جبئية جزئية مطوقة لانه اذا صدق كل **ج** باحدى الجهات
 الاربعة المذكورة في بعض **ب** حين هو **ب** والا فلا شيء **ب**
 مادام **ب** وهو مع الاصل ينتج لاشي من **ج** بالضرورة او دائما
 في الضرورية والدايمية ومادام **ج** في العامين وهو محال واما
 الخاصتان فتتنكسان جبئية مطلقة معتدلة باللاذام واما
 الجبئية المطلقة فلكونها لازمة لعاميتها واما فيد اللادولم
 فلا نه لو كذب بعض **ب** ليس **ج** بالفعل لصدق كل **ب** دائما
 فنغمته الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما
 كل **ج** **ب** مادام **ج** ينتج كل **ب** دائما ونغمته الى الجزء الثاني
 ايضا وهو قولنا لاشي من **ج** بالاطلاق العاقر ينتج لاشي من
ب بالاطلاق العام فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال
 واما الجزري فيفرض الموضوع **د** وهو لاج **ب** بالفعل والالكان **ج**
 دائما و **ب** دائما و **ام** البايد و **ام** الجيم لكون اللادولم باطل فيقتد
 الاصل باللاذام واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة
 العامة فتتنكسر مطلقة عامة لانه اذا صدق كل **ج**
 بالاطلاق والاولا لاشي من **ب** وهو مع الاصل ينتج لاشي من **ج**

ديما

ديما وهو محال وان شئت عكست فنقض العكس في الوجبات لصدق
 فنقض الاصل والاختص منه واما المركبات فالحال في الالعكاس
 وعندهم غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس منهما عن
 انعكاس التساوية الضرورية في الشكل الاول الذي كل منهما غير متحقق
 وعدم الظفر يدل على وجوب الالعكاس وعدمه واما الشرطية فالمصلحة
 الوجبة سواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية والسا
 الكلية سالمة كلية اذ لو صدق لعنصر العكس لا تنظم مع الاصل
 فاسا مستحاحا المحال واما التساوية الجزئية فلا تنعكس لصدق
 قولنا قد لا يكون اذا كان هذا صوابا فهو النساك مع كذب العكس
 وذلك ظاهر واما المنفصلة فلا يتصور منها العكس لعدم الاثبات
 بين جزئها بالطبع **البحث الثالث** في عكس التقيض وهو عبارة
 عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني في عين القول
 مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الكذب واما الوجبات
 فان كانت كلية منسج منها وهي التي لا تنكسر سواها بالعكس
 المستوي لا تنكسر لانه يصدق بالضرورة كل **ب** ليس بمختص
 وقت التوزيع لا دائما دون عكسه لها عرفت وتنكسر الضرورية
 والدايمية دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل **ب**
 فديما مما ليس **ب** **ج** والا في بعض ما ليس **ب** فهو **ج** بالفعل وهو مع
 الاصل ينتج بعضا ليس **ب** وهو بالضرورة في الضرورية
 ودائمة والدايمية وهو محال واما الشرطية والعرفية العامة
 فتتنكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
 كل **ج** **ب** مادام **ج** فديما لاشي مما ليس **ب** **ج** مادام ليس **ب**
 والا في بعضا ليس **ب** فهو **ج** حين هو ليس **ب** وهو مع الاصل
 ينتج بعضا ليس **ب** فهو **ج** حين هو ليس **ب** وهو محال واما
 الخاصتان فتتنكسان عرفية عامة لادائمة في بعضا لاشي من **ج**

لبنة

ز

فلا سنلزم اما من اياها واما قيدا للادوام في البعض فانه
يصدق بعضا ليس **ب ج** بالاطلاق العامة والاولا شئ مما ليس
ب ج دائما فتنعكس لاشئ من **ج** ليس **ب** دائما وقد كان لا شئ
من **ج ب** بالفعل بالادوام فنلزمه كل **ج** هو ليس **ب**
بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف وان كانت خبرية فالخاتمان
تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
بعض **ج ب** مادام **ج** لا دائما فنرض الموضوع وهو **ج د**
ليس **ب** بالفعل للادوام بثبوت الباء له وليس **ج** مادام ليس **ب**
والالكان **ج** حين هو ليس **ب** وليس **ب** هو حتى **ج** وذلك ان
ب مادام **ج** هذا خلف **ج** بالفعل وهو ظاهرا في بعض ما ليس **ب**
ليس هو **ج** مادام ليس **ب** لا دائما وهو المطلوب **واما البواني**
فلا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان هو ليس **ب** انسان بالضرورة
المطلقة وبعض الفيل ليس بحمسف بالضرورة والوقية ذون
عكسها ومتى لم تنعكس ان لم تنعكس شئ منها لما عرفت في العكس
المستوى **واما السوال** كلية كانت او جزئية فلا تنعكس كلية
لاختلال كون قبض المحمول اعتر من عين الموضوع وتنعكس الخاصات
حيثية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من **ج**
ب مادام **ج** لا دائما بفرض الموضوع **ج** هو ليس **ب** بالفعل **ج**
في بعض اوقات ليس **ب** لانه ليس **ب** في جميع اوقات **ج** في بعض ما
ليس **ب** هو **ج** في بعض اوقات ليس **ب** وهو المدعي **واما الوثبنا**
والوجوديان تنعكسان مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشئ
من **ج ب** باصهذه الجهة المذكورة فنرض الموضوع **د** هو ليس
ب وهو **ج** بالفعل وهو المطاوب وهكذا اثبتنا عكس جزيا ايضا
واما بواني السوال والشرطية موجبة كانت او سالبة تغير
معلومة الاتكاس لعدم الظن بالبرهان **البحث الرابع**

في لوازم

في لوازم الشرطيان اما المتصلة الموجبة الكلية فنستلزم منفصلة
كأنه يجمع من عين المقدم وبقبض التالي وما نفعه الخاوم من قبض
المقدم وعين التالي متعاكستان عليها والابطال للزوم والاتصال
والمنفصلة الحقيقتية سنلزم اربع منصفات مقدم اثنتين
عين احد الجزين وثالثهما لقبض الاخر ومقدم اخرين لقبض احد
الجزين وثالثهما عين الاخر وكل واحد من غير الحقيقتية سنلزمه
للاخرى مركبة من قبض الجزين **القائمة الثالثة** في القياس
وفيها خمسة فصول الفصل الاول في تعريف القياس وانقسامه
القياس قول مؤلف من فضايا اذا سلمت لزومها لذلها قول اخر
وهو استثنائي ان كان عين النتيجة او قبضها مذكورا فيه بالفعل
كقولنا ان كان هذا جسما فهو متحرك لكنه جسم ينتج انه متحرك وهو
بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس متحرك لنتج انه ليس بحجم
وقبضه مذكور فيه واقتراي ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم
مؤلف وكل مؤلف فهو حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو لا قبضها
مذكور اذ هو وموضوع المطاوب يسمى مغر ومحموله الكبر والقضية
التي جعلت جزءا من شئ مقدمة والمقدمة التي فيها الاصغر
صغرى والتي فيها الاكبر كبرى والمكرر بينهما حد الاوسط واقتراي
الصغرى بالاكبرى فتسمى قريبة وضربا والهيبة الحاصلة من كميته وضع
لحد الاوسط عند الحدين الاخرين يسمى شكلا وهو اربعة لان الحد
الاوسط ان كان محولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل
الاول وان كان محولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا
فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محولا في
الكبرى فهو الشكل الرابع **اما الاو** فشرطه ايجاب الصغرى والا
لم يندرج الاصغر في الاوسط وكلية الكبرى والا لا احتمال ان يكون
القبض المحكوم عليه بالكبرى من غير البعض المحكوم به على الاصغر

وضروب النتائج البعثة الاول من موجبتين كلتيني ينتج موجبة كلية
 كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من كلتيني والصغرى
 موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء
 من ج ا الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
 كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية
 صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا بعض ج ب
 ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا ونتائج هذا الشكل بيئية واما
 الثاني فنشرطه اخلا فمفردية بحسب الكيف وكلية الكبرى
 والاحصاء الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق التباس
 مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبيها اخرى ولا ينتج الا السالبة
 وضروب النتائج ايضا اربعة الاول من كلتيني والصغرى موجبة
 تنتج سالبة كلية كقولنا ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا
 فالخلف وهو تم تفيض النتيجة الى الكبرى ينتج تفيض الصغرى بلعكاس
 الكبرى في ندر الى الاول والثاني من كلتيني والكبرى موجبة ينتج
 سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء ج ا فالخلف
 ويعكس الصغرى وجعلها الكبرى نحو عكس النتيجة الثالث من
 موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية
 كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس بعض ج ا فالخلف
 ويعكس الكبرى ليرجع الى الاول ويغير من موضوع الجزئية فكل د ب
 ولا شيء من ا ب فلا شيء من د ا ثم يقول بعض ج د ولا شيء من د ا
 فبعض ج ليس ا الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية
 كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض
 ج ليس ا فالخلف واما الشكل الثالث فنشرطه موجبة الصغرى
 والاحصاء الاختلاف وكل احد من متبنيه والا كان البعض
 المحكوم عليه بالاصغر غير المحكوم عليه بالاكبر فلم يجب التفرقة

وضروب

وضروب الانتاج ستة الاول من موجبتين كلتيني ينتج موجبة
 جزئية كقولنا ج ب فكل ب ا فبعض ج ا فالخلف وهو تم تفيض
 النتيجة الى الصغرى لينتج تفيض الكبرى وبالرد الى الاول انعكس
 الصغرى الثاني من كلتيني والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية
 كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا فالخلف ويعكس
 الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية
 كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا فالخلف ويعكس الصغرى
 فنشرطه موضوع الجزئية وكل د ب وكل ب ا فكل د ا ثم تقول كل
 د ج وكل د ا فبعض ج وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية
 صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا بعض ج ب
 ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا فالخلف ويعكس الصغرى الافتراض
 الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا
 بعض ج ب وبعض ب ا فبعض ج ا فالخلف ويعكس الكبرى وجعلها
 صغرى تم عكس النتيجة والافتراض لسا دس من موجبة كلية
 صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب
 وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا فالخلف والافتراض وان كانت
 السالبة جزئية واما الشكل الرابع فنشرطه بحسب العمية
 والكيفية ايجاب المتدبين مع كلية الصغرى واخلا فرما
 بالكيف مع كلية احدهما والاحصاء الاختلاف الموجب بعدم
 الانتاج وضروبه الناجمة ثمانية الاول من موجبتين كلتيني
 ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ج ب وكل ا ب فبعض ج ا يعكس
 الترتيب ثم عكس النتيجة اى كل ا ب وكل ب ج ينتج كل ا ب
 وهو يعكس الى بعض ج ا وهو المطلوب الثاني من موجبتين
 والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كل ب ج وبعض ا ب فبعض
 ج ا الما من الثالث من كلتيني والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية

لا شيء من **ب ج** وكل **اب** فلا شيء من **ج** الما تر الرابع من كليتين
والصغرى موجبة يفتح سالبة جزئية كل **ب ج** ولا شيء من **اب**
بعض **ج** ليس بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى يفتح سالبة جزئية بعض **ب ج**
ولا شيء من **اب** بعض **ج** ليس الما تر ايضا السادس من سالبة
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى يفتح سالبة جزئية بعض
ب ليس **ج** وكل **اب** بعض **ج** ليس بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني
السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى يفتح سالبة
جزئية كل **ب ج** وبعض **اب** ليس **ب** بعض **ج** ليس بعكس الكبرى
ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية
كبرى يفتح سالبة جزئية لا شيء من **ب ج** وبعض **اب** بعض **ج** ليس
بعكس للترتيب بعكس النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاولى بالكلية
وهي ثم قبض النتيجة الى احد المقدمتين لينتج ما بعكس المقبوض
الاجري والثاني والخامس بالافتراض ولينين ذلك في الثاني ليقا
عليه الخامس وليكون البعض الذي هو **اد** فكل **د ا** وكل **د ا** مقبول
كل **ب ج** وكل **د ب** بعض **ج** ثم تقبل بعض **د** وكل **د ا** بعض
ج او هو المطلوب والتقدمون حصرا والضرور بالناخبة في الخمسة
الاول وذكر والعدم انتاج الثلاثة الاضوية الاختلاف في القياس
من بسيطين ونحن نشترط كون السالبة فيها من احد المقدمتين
فسقط ما ذكره من الاختلاف **الفصل الثاني** في التحلطات
اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة
فيه كالكبرى ان كانت غير المتروطين والعرفيين والا فالصغرى
محدوفا عنها فيبدا للاضرورة واللاذ وام والضرورة المحصورة
بالصغرى ان كانت احدى العامين وبعض ضم اللاذ وام اللهم
ان كانت احدى الخاصين **واما** الشكل الثاني فشرطه بحسب

الجهة

الجهة امران احدهما صدق الضرورة الدوام على الصغرى او كون الكبرى
من الغضا بالستت المنعكسة السواب والثاني الانتفعل الممكنه الا
مع الضرورة المطلقة اوسع الكبرى المشروطين والنتيجة دائمة ان
صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فالصغرى محدوفا عنها الادوام
واللاضرورة والضرورة اية ضرورة كانت **واما الشكل الثالث** فشرطه
فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت غير الاربع والا فكعكس
الصغرى محدوفا عنها اللاذ وام ان كانت الكبرى احد العامين ومضموا
اليه ان كانت احدى الخاصين **واما الشكل الرابع** فشرطه اننا نحسب
الجهة امور خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات الثاني انعكاس
السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على صغرى الضرب الثالث
او العرفي العام على كراه الرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة
السواب الخامس كون الصغرى في الثامن من احدى الخاصين والكبرى
ما يصدق عليه العرفي العام والنتيجة في الضربين الاولين عكس الصغرى
ان صدق الدوام عليها او كان القياس من الستت المنعكسة السواب
واللاذ المطلقة عامة **وفي القرب الثالث** دائمة ان صدق الدوام على
احدى مقدمتيه والا فكعكس الصغرى وفي الرابع والخامس خاتمة ان
صدق الدوام على الكبرى والا فكعكس الصغرى محدوفا عنه اللاذ وام
وفي السادس كل في الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كل في الثالث وفي
الثامن عكس النتيجة بعد عكس للترتيب **الفصل الثالث**
في الاقترانات الكائنة من الشرطيات وهي خمسة اقسام الفسيفساء
ما ينزك من المتصلات والمطبوع منها ما كانت الشركة في جزء ثامر
من المقدمتين وينفذ الاسكا للاربعة فيه لانه ان كان تالبا
في الصغرى نفذت في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تالبا فيهما فهو
الشكل الثاني وان كان مقدمتا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان
مقدمتا في الصغرى تالبا في الكبرى فهو الشكل الاول وشرائط الانساج

وعود الضروب والنتيجة في المكتبة والكيفية في كل شكل كما في الحملات
من غير فرق مثل الضرب الاو من الشكل الاو كما كان **اب ف ج د و** كما
كان **د ه و** ينتج كلما كان **اب** وهو **القسم الثاني** ما يتركب من المتصلين
والمطبوع منه كما كانت الشركة في جزئ غير تمام من المتفرقتين كقولنا اما
كل **اب** او كل **ج د** او كل **د و** او كل **ز** ينتج اما كل **اب** او كل **ج و**
او كل **د و** لا تنتج الخلو الواقع من تقدم التاليف وعن احدي الاخرين
ويعقد فيه الاسكال الاربعة والشرايط المعترفة ههنا بين المتشاركين
القسم الثالث ما يتركب من الحليّة والنضلة والمطبوع منه كما كانت
الحليّة منه كبرى والشركة معاني المنضلة وينتجته متصلة مقدمها
تقدم المنضلة وتاليها نتيجة التاليف بين الثاني والحليّة كقولنا
كما كان **اب** فكل **ج د** وكل **د ه** ينتج كلما كان **اب** فكل **ه و** ويعقد
فيه الاسكال الاربعة والشرايط المعترفة بين الحليتين مغترة ههنا
بين الثاني والحليّة **القسم الرابع** ما يتركب من الحليّة والمنضلة
وهو على قسمين الاول ان تكون الحملات بعدد اجزا الانفصال لبيان
كل واحد منها واحدا من اجزا الانفصال اما مع اتحاد التاليفات تحت
النتيجة كقولنا كل **ج** اما **ب** واما **د** وكل **ب ط** وكل **د ط**
وكل **ه** ينتج كل **ج ط** لصدق لحد اجزا الانفصال مع ما يشاركة من
الحليّة واما مع اختلاف التاليفات في النتيجة كقولنا كل **ج** اما **ب**
واما **د** واما **ه** وكل **ب ج** وكل **د ط** وكل **ه** ينتج كل **ج** اما **ب** واما
ط واما **ط** واما **ز** ان يكون الحملات اقل من اجزا الانفصال
ولكن الحليّة واحدا والمنضلة ذات جزئين والمشاركات مع احدهما
كقولنا اما كل **ا ط** او كل **ب ج** او كل **د** ينتج اما كل **ا ط** وكل **ج د**
لا تنتج خلو الواقع من تقدم التاليف وعن الجزئ غير المتشارك
القسم الخامس ما يتركب من المنضلة والمنضلة والاشترائك اما
في جزئ تمام من المتفرقتين او غير تمام منهما وكيف كان فالمطبوع منه

طالما يكون

ما يكون المنضلة صغيرة والمتصلة موجبة كبرى متاك الا وكقولنا
كما كان **اب** ف **ج د** واما **ا** اما **ج د** او **ه** ما نفعه الجمع ينتج دائما اما
ان يكون **اب** او **ه** ما نفعه الجمع لا يستلزم امتناع الاجتماع مع الا
دائما وفي الجملة وما نفعه الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن **اب** ف **ه** لا ينتج
تقبض الاوسط للطرفين استلزاما كليا واستلزاما ذالا المطلوب من
الثالث متاك الثاني كما كان **اب** ف **ج د** واما **ا** اما **ك د ه** او كل **و ز**
ما نفعه الخلو ينتج كلما كان **اب** فاما كل **ج د** او **و ز** والاستغناء في هذه
الاقسام الى الرسائل التي علمناها في المنطق **الفصل**
الرابع في القياس الاستنتاج وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية
والاخرى وضع لا محذور بها او رفع لبيان وضع الاخر او رفعه ويجب
اجاب الشرطية والرومية المنضلة وكلمة باكلية الوضع والرفع
ان لم يكن وقت الانفصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع
والشرطية الموضوعية فيه ان كانت منضلة فاستنتاجها عن المقدم
ينتج عن الثاني استنتاجا فنقبض الثاني ينتج فنقبض المقدم واللا لطلب
اللزوم دون العكس في ثمنها الاحتمال كون الثاني عامر من المقدم
وان كانت منفصلة فان كانت حقيقتية فاستنتاجها عن اي حين كان
ينتج فنقبض الاخر واستنتاجا فنقبض اي حين كان ينتج عن الاخر لاستخالة
الخلو وان كانت ما نفعه الجمع ينتج القسم الاول فقط الامتناع الاجتماع
دون الخلو وان كانت ما نفعه الخلو ينتج القسم الثاني فقط لا امتناع
الخلو دون الجمع **الفصل الخامس** في لواحق القياس وهي اربعة
الاول القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم
منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهي اجزا التي ان يحصل المطلوب
وهو اما موصول النتائج كقولنا كل **ع ب** وكل **ب د** فكل **ج د** تقول
كل **ج د** وكل **د ا** فكل **ج ا** كل **ج ا** وكل **ج ه** واما مضمون
النتائج كقولنا كل **ج ب** وكل **د و** وكل **د ا** فكل **ج ه** الثالث

قياس الحلف وهو اثبات المطوب باطلا ليقضه كقولنا لو كذب ليس كان
ج ب لكان كل **ج ب** وكل **ب** اعلى ايضا مقدمة صادقة يتبع لو كذب
 ليس كل **ج ب** لكان **ج ا** لكن ليس كل **ج ا** اعلى انه امر محال يتبع ليس كل
ج ب وهو المطوب الثالث الاستغناء او هو الحكم على الكل لوجوده في
 اكثر جزيات كقولنا كل حيوان يترك فكه الاسفل عند المنع لان الانسان
 والبهائم والسباع كذلك وهو لا يبعد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل
 لهذه الخاتمة كالتمساح الذي لا يمشي وهو انسان حكم في جزى وحيد
 في جزى اخر لم يمشي في جزى ثلث بينهما كقولنا العالم مؤلف وهو واحد كما بينت
 واشتق اعلى العنق لانك بالذوران جامعاً وبالقسمة غير التردد
 بين التبع والاثبات كقولنا علة الحدوث اما ان يصادق او لا والاصل
 باطلاق بالتكليف متعين الاصل وهو صنف اما الدوران فلا الجزى
 الاضطر من العلة وسائر اشرائط مدارجها ليست لعله واما القسمة
 فالخصم مفعول لجواز علية غير المذكور ونفق في تسليم علية المذكور
 في القيس عليه لا يلزم علية في القيس لجواز ان يكون خصوصية القيس
 عليه شرط للعلية او خصوصية القيس مانعة عنها **واما الخاتمة**
 ففيها بيان الاول في مواد الايقينية وهي يقينية وعز يقينية
 فاما اليقينية فثلاثة اوليات وهي قضايا تصور طر فيها كما في الجزم
 بينها كقولنا لكل اعظم من الجزء ومسا هذه هي قضايا يحكم فيها
 لقوى ظاهراً او باطنة كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا خرافاً وعباً
 ومحرمات وهي قضايا يحكم بها لغير قسوى من النفس لها هذه متكررة
 مفردة لليقين كالحكم بان تتراب السقف فيا موجب للاسهاب وحديثات
 وهي قضايا يحكم بها الحدس قسوى من النفس عند العمل بالحكم بان نور
 القمر منقاد من الشمس والحدس بسرعة الانتقال من اليك الى المطالب
 ومنازلات وهي قضايا يحكم بها لكثر السهوات بعد العمل بعدم
 اغنائها والامن من التوالم على ما كالحكم بوجود مكة وبقدر ولا

يخص

يخص مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضى بكل العدد والعلم
 الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس محجة على العز وفضا باقائنا لها
 معها وهي التي يحكم فيها بواسطة لا تغيب عن الامان عن تصور جزى وها
 كالحكم بان الاربعه زوج لانقسامها بنسباً وبين والقائى المؤلف
 من هذه الستة يسمى برهاناً وهو اما لمى وهو الذي يكون الحد فيه الاو
 علة للنسبة في الامان والعام كقولنا هذا منعفن الاختلاطات
 وكل منعفن الاختلاطات محوم فهذا محوم **واما** التي وهو الذي يكون
 الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الامان فقط كقولنا هذا محوم وكل
 محوم منعفن الاختلاطات فهذا منعفن الاختلاط **واما** غير اليقينية
 فثلاثة سهوات وهي قضايا يحكم بها الاعتراف بجميع الناس بها المصلحة
 عامة او زفة او حكمية وانفعالات من عادات وتسلية واداب
 والفرق بينها وبين الاوثان ان الانسان لو خيى ونفسه مع قطع
 النظر عما راعى لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعد
 ل حسن وكشف العوز مذموم ومراعاة الصعق محمود ومن هذا
 يكون صادقا وما يكون كاذبا لظهور مستوراته ولا هل كل صناعة
 بحسبها ومسلات وهم قضى باسئل من الخصم وينبغي عليها الكلام لد
 فعه كسليم القهرها مسائل اصول الفقه والقائى المؤلف من هذين فيسمى
 جدلاً والعرض منه اقتناع القاص عن ادراك البرهان والزام الخصم
 ومقبولات وهي قضايا تؤخذ من يقين فيه اما الامر سماوى ومزبد
 عقل ودين كالمحوراة من اهل العلم والهدى ومطوقاته وهي قضايا
 يحكم بها الناعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقائى
 المؤلف من هذين يسمى خطابة والعرض منه نزعيب السامع فيما
 ينفعه من هذين الاخلاق وامر الدين ومحيطات وهي قضايا اذا
 اوردت على النفس اترت فيها تاييداً تجيباً من قبض وبسط كقولنا
 الحمرياقونة سبالة والعسل مرة موعودة والقائى المؤلف منها يسمى

يسمى شعرا والفرض منه النعال النفس بالترغيب والتنفير وبروجه الوزن
والصوت الطيب ووجهيات وهي فضايا كاذبة يحكم بها الروم في امور
غير محسوسة كقولنا كل موجود مستار اليه ووز العالم فضا لا يبتدى
ولو لا دفع الغل والسرايع لكانت من الاولييات وعرف كراب الوه في
بمواقتنه العتلى في ففدسات العناس لانا في لفتيض حكه وانكار نفس
عند الوصول الى النتيجة والنباس المؤلف منها يسمى مفسطة والمرغ منه
الزام الحضم والغلبه والمالطة فيناس نفس تصورته بان لا يكون
على هيئة نتيجة لاختلال شرطه فحسب الكمية والكيفية او الجهة
او مادته بان لا يكون المنقمة والمطلوب سوا واحدا تكون الاطال
مترادفة كقولنا كل انسان بشرد كل بشر حتمك فكل انسان حتمك
او كاذبة شبهة بالصا دقة من جهة اللفظ كقولنا لصورة العرس
المنقوش على الحائط انه فرس وكل فرس صها لبيخ ان تلك الصورة صها لة
او من جهة المعنى كعدم مراعاة وجود الموضوع في الوجهة كقولنا كل
الانسان ورس وهو انسان وكل انسان ورس فهو فرس لبيخ لبعض
الانسان فرس ووضع الطبيعة مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان
والحيوان جنس لبيخ ان الانسان جنس واخذ الامور الذهبية مكان
العينية وبالعكس فطريك براعاة كل ذلك يبلاتقع في العاطل المعقل
للمالطة سوفسطاى ان قابلهما الحكم ومسا عى ان قابلهما اللوى
البحث الثاني في اجز العلوم وهي موضوعات وقد عرفها ومقاد
وهي حدود الموضوعات وجزاها واعراضها الذاتية والمعدومات غير
البينية في نفسها الماخوذة على سبيل الوضع كقولنا ان وصل بين كل
نقطتين خط مستقيم وان نزلنا على كل نقطة سببا فدائغ
دارس والمعدومات البينة بنفسها كقولنا القادير النساء وية
الغدار وادرسا وية ومساى اوى فضايا التي تطلب بنفسه مجرلاها
الى موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها فنكون موضوع العلم

كقولنا

كقولنا كل مقوار مشترك في اجزاء او مبان له وقدر يكون مع
عرضه اتي كقولنا كل مقوار وسه النسبة هو صلح ما يحيط
به الحوفيان وقدر يكون نوعه كقولنا كل عين تصبغ وقدر يكون
نوعه مع عرضها اتي كقولنا كل خط فاع على خط فان زاوتى
جنسيةه قا عمتان او متساويتين لهما وقبح يكون عرضا في اتي
له كقولنا كل مثلث فان زاويتاه مثل قائمتين واما مجموع اتيها
تخارجة عن موضوعاتها لامتناع ان يكون جزء الشيء مكلوبا
ثبوته له بالبرهان والله تعالى ثمت الشمسية بحواله

وحسن عونه وتوفيقه واصل الى
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم
والحمد لله
والعالمين

